لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين **٢٠١٢/١٠/٢٣**
في لبنان
علم وخبر ٢٩/أد

صدر عن لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان البيان التالي:
هنيئاً وتحية من القلب لأهلنا المحرّرين من أعزاز ولعائلاتهم.
لا نبالغ القول بأن فرحتنا عارمة وقد تسمّرنا، نحن أهالي المفقودين، أمام الشاشات ننتظر لحظة وصول هؤلاء الأحبة الى أرض المطار.. و قاسمتهم دموعنا السعادة بالحرية..
هل هناك، أكثر منا، من يعرف مقدار الألم من جراء فقدان شخص عزيز خطف من حضن عائلته..؟
هل هناك، أكثر منا، من يعرف ويقدّر فرحة اللقاء بعد فراق قسري..!!
لا نخفي أن كل أم وأب منا ، كل زوجة، كل ابن وابنة، كل أخ وأخت، كان يعانق عبر الشاشة كلاً من العائدين ويتمنى أن يأتي اليوم الذي يستطيع فيه معانقة حبيب ما زال مجهول المصير..!!
الا أن محطة الفرح هذه لا تمنعنا من تسجيل التالي:
- مع كامل التقدير للجهد الذي قام به المدير العام للأمن العام، بعد أن أنيطت به هذه المهمة من قبل أعلى سلطة في البلاد، وقد جيّر بدوره هذا الانجاز الكبير للدولة اللبنانية، تبيّن لنا بالملموس أن هذه الدولة تستطيع أن تحرّر المخطوفين اذا ما اتخذّت القرار بذلك.
- واستطراداً نسأل سعادة المدير العام وعبره الدولة اللبنانية اذا كان هذا الزخم الرسمي سيمتد ليشمل قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، وغير اللبنانيين الذين اعتقلوا على أراضيه، ويتم الكشف عن مصائرهم بالسرعة الممكنة؟
- ويبقى السؤال الكبير نوجّهه بداية الى رأس الهرم، الى فخامة الرئيس الذي سبق وتعهّد لنا ، ويكرره اليوم، باعطاء كل الاهتمام لملف المفقودين الذين احتجزوا واختفوا على أيدي الميليشيات والقوى التي تقاتلت خلال الحرب في لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠) والعدو الاسرائيلي، كما نوجّهه الى اللواء عباس ابراهيم والى كافة المسؤولين في لبنان:
أما آن الأوان للتعامل الجدّي مع ملف المفقودين والمخفيين قسراً والكشف عن مصائرهم ؟ هل سيتخّذ القرار الرسمي، هذه المرة، لتأمين حق المعرفة لذويهم ؟ متى سيتاح لهؤلاء الأهالي التعبير عن مشاعر الفرح أو الحداد؟ هل يعقل أن تتمكّن السلطات اللبنانية من حل قضية المخطوفين اللبنانيين التسعة في أعزاز، والتي تداخلت فيها مصالح قوى ودول اقليمية ودولية، وتعجز بالمقابل عن حل قضية تتعلق باختفاء الآلاف من مواطنيها من على أراضيها ..؟!
- اننا نطالب ممثلينا في مجلس النواب، وفي مقدمتهم اللجنة النيابية لحقوق الانسان، الاطلاع على ومناقشة مسودة مشروع القانون لحل قضية المفقودين والمخفيين قسرياً التي سبق للهيئات الممثلة لهم أن وضعتها بمشاركة العديد من هيئات المجتمع المدني المحلية والدولية، وبمساعدة عدد من المحامين والقضاة والخبراء ، لأننا نعتبر أن هذه المسودة هي المدخل الفعلي لحل هذه القضية، وذلك تمهيداً لاقرار مشروع القانون بالصيغة النهائية ووضعه موضع التنفيذ.. وأننا نخشى، في حال التقاعس اوادارة الظهر، أن يكون ذلك بمثابة ايعاز ضمني لاستمرار عمليات الخطف لأبرياء جدد..!!.
- انه سبق وناشدنا خاطفي أهالينا في أعزاز بالكفّ عن أخذ هؤلاء كرهائن وتحريرهم، واذ نطالب الدولة اللبنانية بتوجيه ادانة رسمية لجرائم الخطف كافة وبغض النظر عن هوية وموقع وأهداف المرتكبين وانزال أشد العقوبات بهم، فاننا ندعوها ونؤكد على مطلب ابرام الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاخفاء القسري والتي تنام في أدراج مجلس النواب منذ العام ٢٠٠٧.